جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذي

شركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٥.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير الإدارة
(محاسب / أحمد محمد فرج)

تحريراً في ١٢ / ٥ /٢٠٢٥

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية المستقلة لشركة
مطاحن مصر العليا في ٣١ مارس ٢٠٢٥

السادة /رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة [١] لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٥كذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

---

[١] المعتمد من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٣٠

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة المركز المالي تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها أهمها ما يلي:-

- مبلغ نحو ١١,٧٩٩مليون جنيه (أجور نقدية) منها مبلغ نحو ٧,٨٧٥ مليون جنية قيمة نصيب الفترة من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وكذا بقيمة التأمينات الاجتماعية الخاصة بها والبالغ قدرها نحو١,٤٧٧ مليون جنيه والتي لا يتم صرفها إلا بعد العرض على الجمعية العامة العادية للشركة وموافقتها عليها ودون قرار يؤيد ذلك .
- مبلغ نحو ٣٨,٥٠٨ مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ ، ١٦).
- مبلغ نحو ٧,١٧٨ مليون جنيه قيمة كهرباء التشغيل عن شهر مارس ٢٠٢٥ (تقديريا) في حين أن قيمة الكهرباء الفعلية عن ذات الشهر قيمتها نحو٧,٩٢٣ مليون جنيه بفرق قدره نحو ٧٤٥ ألف جنيه .
- مبلغ نحو ٣٦٢ ألف جنيه (مزايا عينية – علاج العاملين) عن شهرمارس ٢٠٢٥ في حين أن الفعلي المنصرف ويخص ذات الشهر خلال شهر أبريل ٢٠٢٥ بلغ نحو ٦٢٣ ألف جنيه بفرق بالنقص قدره نحو ٢٦١ ألف جنيه.
- مبلغ نحو ٢٨,٠٦٢ مليون جنيه قيمة إيرادات خدمات مباعة منها نحو ٢٧,٤٣٤مليون جنيه قيمة ايرادات نقل أقماح مستوردة. مبلغ نحو ٦٢٨ ألف جنيه عمولة تخزين والتي لم يتم إعداد الفواتير الخاصة بها واعتمادها من الهيئة العامة للسلع التموينية .
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:-

❖ قامت الشركة بتنفيذ الحكم القضائي (النهائي) الصادر ضدها لصالح شركة وادي كوم أميو لاستصلاح الأراضي في الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بسداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك بعد رفض الأستئنافين أرقام رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع عالي أسوان، ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق م عالي أسوان بجلسة ٢٠٢٢/٤/١٩ و صدور حكم من محكمة النقض بتأييد الحكم المستأنف بعدم قبول الطعن المقام من الشركة ضد محافظة أسوان والوحدة المحلية بكوم أميو برقم ١٦٠٤٦ لسنة ٩٢ نقض القاهرة بجلسة ٢٠٢٣/٢/١٥ و تم سداد مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه (شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ

٢٠٢٤/١٠/٧ مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج) لشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي وكذا تم سداد مبلغ ٢,٩٠٢ مليون جنيه قيمة رسوم تنفيذ الحكم المشار إليه لذات الشركة وذلك بناءا على الاجتماعات التي عقدت بمقر وزارة العدل بين الشركة والممثل القانوني لشركة وادي كوم أمبو ووكيل الشؤون القانونية لمحافظة أسوان في ٢٠٢٤/٩/٢٩ ،١، ٢٠٢٤/١٠/٩ (لم نواف بمحاضر اجتماعات تلك الجلسات) وكذا تسليم أصل الصيغة التنفيذية دون تنفيذ باقي الاتفاق طبقا للحكم في الدعوى الفرعية بإلزام محافظة أسوان و رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتهما بأن يؤديا للشركة ما تؤدية لشركة وادي كوم أمبو و الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه مما يتعين معه إثبات مبلغ ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه بحساب الخسائر المرحلة ضمن حسابات حقوق الملكية مقابل تعليته لحساب الأرصدة الدائنة وكذا تعديل التسوية الخاصة بالمصروفات القضائية اللازمة لتنفيذ الحكم وقدرها نحو ٢,٩٠٢ مليون جنيه والمعلاه بحساب الخسائر المرحلة بالخطأ وصحتها مصروفات الفترة بند م. قضائية ضمن المستلزمات الخدمية .

- ❖ صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .دون قيام الشركة بأي إجراء لتقنين تخصيص تلك الأرض مع الجهات الإدارية المختصة.
- ❖ صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا ومازال هذا الأستناف متداولا.
- ❖ صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها

ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق .ع سوهاج حدد له جلسة ٢٠٢٤/١١/١٧ لورود تقرير الخبير ومازال هذا الأستئناف متداولا .

- تم إجراء مقاصة بين الرصيد المدين لحساب العملاء والبالغ قدره نحو ٥٠,٩٦٥ مليون جنيه وبين الرصيد الدائن له بمبلغ ٢٨٧١٩ مليون جنيه بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري – بمعيار رقم (١) عرض القوائم المالية فقرة رقم (٣٣،٣٢) والتي تنص على المنشاة الا تقوم بأجراء مقاصة بين الاصول والالتزامات ليظهر رصيد حساب العملاء وأوراق القبض فى ٢٠٢٥/٣/٣١ بعد خصم المخصص بنحو ٢١,٠٦٢ مليون جنيه .
- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الإهلاك) في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٤٣,٧٣٧ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩,٩٣٢مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٦,١٩٥ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ١٢%ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٢٧,٣٣١مليون جنيه مقابل نحو ٣١,٩٥٤مليون جنيه في ٢٠٢٤ /٦/٣٠بإنخفاض قدره نحو ٤,٦٢٣مليون جنيه يمثل قيمة المسدد خلال الفترة لمصلحة الضرائب المصرية فروق ضريبية على المرتبات (كسب عمل) عن أعوام سابقة كما تجدر الإشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٥٠,٦٣٩ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٨% منها وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن ، و لم تحسم بعد.
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٣/٣١ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وقد تم تنفيذ الحكم القضائي وسداد القيمة مضافا إليها قيمة رسوم التنفيذ بواقع نحو ٢,٩٠٢ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ بموجب عدد ٢ شيك بنكي مقبول الدفع مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج دون قيام الشركة بالعمل على تحصيل القيمة من محافظة أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو حتى تاريخه.
- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٤٠٦ ألف جنيه مقابل نحو ١,٩٧٨ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٦/٣٠ بإنخفاض قدره نحو ١,٥٧٢ مليون جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٨٠% منها بعد إستخدام المبلغ في صرف البدل النقدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٢٣,٣١١ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة من كلا من البنك الأهلي المصري بواقع ١٠,٥٠٢ مليون جنيه والبنك الزراعي المصري بواقع ٦,٠٥٣ مليون

جنيه ودكتور أحمد علي علي إبراهيم بواقع ٦,٧٥٦ مليون جنيه مشترى بعض المساحات ببرج جرجاوقد تبينعدم إجراء التسويات المحاسبية اللازمة فيما يخص قيمة الجزء المسدد من القيمة البيعية للوحدات المباعة بالبرج المملوك للشركة بجرجا- سوهاج وذلك على الرغم من تسليم المقرات المذكور ة للمشترين بموجب محاضر تسليم مؤرخة في أعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤وانتقال المخاطر الخاصة به للمشترين طبقا لمعايير المحاسبة المصرية معيار رقم (٤٨) فقرات من رقم ٣٨ حتى ٤٢ومعيار المحاسبة رقم (١٠) فقرات٢٢،٢١،٢٠ وأثبات الأرباح للمساحات المباعة.

الإستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٢٣٣,٩٢٩ مليون جنيه بالصافي(بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمته نحو ٣٤٥,٤٩ مليون جنيه) وقد تم إثبات تلك الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام المالي السابق وبقيمة قدرها نحو ٧٥% من قيمة إهلاك العام المالي السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وكذا إهلاك إضافات الفترة بمبلغ إجمالي قدره نحو ١٣,٤٤٧مليون جنيه وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة وخط الخبز الألى بمخبز سوهاج الالى والبالغ تكلفتهم الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنيه ، وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها.
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه وبيان ذلك على النحو التالي :-

❖ عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٢/٥/ ٢٠١٥بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظة القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن. وقد أفادت

الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة بأنه يتم حاليا مراجعته من الإدارة الهندسية بالأملاك تمهيدا لتحرير عقد البيع.

- ❖ الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس قضى فيه بجلسة ٢٠٢٣/٩/٢٠ بعدم قبول الطعن.

- عدم الانتهاء من تقنين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أوآلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- ❖ أرض صومعة قنا بمساحة ١٢ س ١٢ ط ٨ ف لعدم صدور قرار للشركة بتخصيص هذه الارض من السيد/محافظ قنا .
- ❖ أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- ❖ أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة بتسجيلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .
- ❖ أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي والمنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط) .
- ❖ أراضي منزوع ملكيتها وهي (شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- ❖ عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير والتي تنازلت عنها شركة مصر للألبان لصالح شركة مطاحن مصر العليا بموجب عقد تنازل ثلاثي الأطراف مؤرخ في ٢٠٠٩/١٠/١٨ وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ١٤٩,٣٠٩ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ٤٠,٨٨٨مليون جنيه قيمة المنصرف على إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري منها نحو ٣٤,٢٦٤ مليون جنيه قيمة إجمالي الأعمال المنفذه بمعرفة شركة الرجاء للمقاولات العمومية والتوريدات حتي المستخلص الختامي المؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/١٥ بنسبة نحو ٩٦% من القيمة الإجمالية للتعاقد والبالغ قدرها نحو ٣٥,٨٣٩ مليون جنيه والباقي تمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب

الإستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تنفيذ اعمال الحماية المدنية ومكافحة الحريق واستخراج التصاريح اللازمة واعداد البرج المذكور تمهيدا لطرح الوحدات السكنية على الرغم من مرور أكثر من عام ونصف على تاريخ إعداد المستخلص الختامي حتى يتسنى الاستفادة منه.

- نحو ٤٥,٣٩٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ ـ ٦٣٩ ـ ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/ يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وتم سداد قيمة الاراضى بنحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ وتم إضافة بعض الأعمال الأضافية والمدد الأضافية وقد بلغ حجم الاعمال المنفذة (حتى تاريخ القوائم المالية) طبقاً للمستخلص الختامى المؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢٥ نحو ٢٨,٣٥٠مليون جنيه وذلك لتسوية الأرض والاسوار والبوابات دون البدأ فى اقامة المشروعات المزمع تنفيذها بعد.
- نحو ١٠,٦٥٢ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أخميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.حيث لم يتم طرح اى مناقصات لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (الجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ مما حدا بالشركة الإقامة بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء منذ ٢٠٢٢/٣/٢٤.
- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.
- بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/٣/٣١ بمبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها بمدينة نوشكي الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ بموجب قرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٦٨) بتاريخ٢٠٢٢/٨/١ وكذا تم تخصيص مساحة

٣٠٠٠ فدان مرحلة ثانية للشركة بموجب قرار مجلس إدارة هيئه المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٨٦) بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١١ والتي لم يتم سداد أي مبالغ عنها لتصبح اجمالي مساحة الارض التي تم تخصيصها للشركة نحو ٥٠٠٠ فدان بسعر قدره ١٥ألف جنيه للفدان بخلاف المصروفات الادارية ومجلس الإمناء وخلافة على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة السابق (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة وتجدر الإشارة إلي ما يلى:-

- تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الواجبة للشراء وطلب تخصيص المقنن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض الشركة وإضافة نشاط إستصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة.
- عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء وكذا عدم توافر خبرات أوكوادر فنية متخصصة بالشركة بنشاط استصلاح واستزراع الأراضي.
- مخالفة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لذات القانون بشأن ضبط العلاقة بين عضو مجلس الإدارة الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢".

وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة التي حظرت علي عضو مجلس إدارة الشركة أي تعاملات معها.

- تم إستلام الأرض (٢٠٠٠ فدان) فى ٢٠٢٣/٢/١٣ والبدء في إحتساب فترة الإستصلاح (السماح) والتي هي مدة تنفيذ المشروع وقدرها ثلاث سنوات ومرور أكثر من ٦٧% من فترة السماح طبقا لشروط التخصيص (أكثر من عامين من ثلاث أعوام سماح)إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال حتى تاريخه
- تخلف الشركة عن سداد أربعة أقساط متتالية الأول يستحق في ٢٠٢٣/٨/٦ ، الثاني يستحق فى٢٠٢٤/٢/٦ والثالث يستحق في ٢٠٢٤/٨/٦ والرابع يستحق فى ٢٠٢٥/٢/٦ بمبلغ نحو ٣,٥٩٦ مليون جنيه لكل منهم وبإجمالي قدره نحو ١٤,٣٨٤ مليون جنيه بخلاف الفوائد والمصاريف الإدارية طبقا لشروط التخصيص مما حدا بالسيد المهندس / رئيس جهاز مدينة توشكي الجديدة بإرسال خطاب للشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٧ لطلب سرعة سداد باقي ثمن الأرض علما بان عضو مجلس الادارة السابق لم يقم بتحويل أي مبالغ لحساب الشركة عن تلك الإقساط .
- قيام الشركة بالرد على خطاب السيد / رئيس مدينة توشكي الجديدة بتاريخ ٨ /٢٠٢٤/٦بشأن طلب سرعة سداد باقي الثمن جاء به أنه لم يتم تحديد مصدر المياه والمقنن المائي لتلك القطعة وبدون تخصيص هذا المصدر المائي يصبح لا جدوى لقيام الشركة بسداد قيمة هذه الأرض حيث أن توافر

مياه الري هي أساس عملية استصلاح وزراعة الأرض وبناءاً علية فأن الشركة ستدرس إعادة النظر في استغلال هذه الارض حتى لا تتعرض الشركة لخسائر كبيرة .

- صدور قرار مجلس أدارة الشركة رقم٢٠٢٤/٩/١٢ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٩ بشأن إحاطة المجلس علما بكتاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المرفق به الكتاب الموجه من معالى السيد/ وزير الري والموارد المائية إلى معالى السيد/ وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن تعذر توفير مقنن مائي لمساحة ال٥٠٠٠ فدان بمدينة توشكي الجديدة التى تم تخصيصها للشركة كما وافق المجلس على عرض مذكرة التفاهم مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية فور ورودها على المجلس (تعهدت الشركة المذكورة بتدبير مقنن مائي لتلك المساحة) كما وافق المجلس في حالة عدم التوصل لاتفاق مع شركة درة لإدارة الاصول العقارية يتم التنازل عن مساحة الأرض المشار إليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن .
- صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٥) بجلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩ والتي وافق فيها المجلس على مذكرة التفاهم مع شركة درة لإدارة الأصول العقارية والمتضمنة التزامها توفير مقنن مائي لاستصلاح وزراعة الأرض فى موعد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ هذا القرار .
- انتهاء المهلة المحددة من مجلس إدارة الشركة لشركة درة لإدارة الأصول العقارية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٨دون وفائها بتعهداتها . كما تم الموافقة على منح شركة درة لإدارة الأصول العقارية مهله إضافيه لمدة ثلاثة أشهر تنتهى فى ٢٠٢٥/٣/٣١ حتى يمكنها توفير مصدر المقنن المائى اللازم وذلك بناءا على قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٧) بجلسته رقم (١٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١.
- تم إلغاء تخصيص مساحة ٥٠٠٠ فدان للشركة طبقا لخطاب السيد المهندس رئيس جهاز مدينة أسوان الجديدة والمشرف على جهاز مدينة توشكى الجديدة رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٣.

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ١٩٠,٩٨٣ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد كما تم تقييمه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها طبقا للأسس المتبعة في العام المالي السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٩٩٣ ألف جنيه بنسبة نحو ١% من قيمة مخزون قطع الغيار والمهمات والبالغ قيمة نحو ٨٢,٥٥٥ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨).

- وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة والتي تنص على أن " يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلى مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية ".
- لم يتضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف مبلغ نحو ١١,٦٣٥ مليون جنيه قيمة أجوله مستلمة بمعرفة مطاحن الشركة حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ والمنصرف منه نظرا لعدم توسيط حسابات الموردين عند الاستلام الفعلي والاكتفاء بأثباتها عند السداد فقط. وكذا عدم وجود ميزان تحليلي لحساب مخزن قطع الغيار في ٢٠٢٥/٣/٣١ وإعتماد الشركة على الرصيد المستخرج من سجل الأستاذ العام دون المطابقة عليه مع دفاتر المخزون التحليلية نظرا لوجودها بوحدات الشركة المختلفة .

- بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٥/٣/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ٤٥٠ طن قمح محلى قيمتها نحو ٦,١٨٨ مليون جنيه ، ٣٧٧٣١ طن قمح مستورد قيمتها نحو ٥١٩مليون جنية وذلك طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٣/٣١ وكمية نحو ٥٥٦٤ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادي الملوك للطحن والصناعات الملحقة وقيمتها نحو ٧٣ مليون جنيه تم إثبات أرصدتهم دفتريا في ٢٠٢٥/٣/٣١ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.
- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٢١,٠٦٢مليون جنيه بالصافي(بعد خصم المخصص البالغ قيمته نحو ١,١٨٤ مليون جنيه) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه مكون عنها مجمع اضمحلال لبعض عملاء تسويق الدقيق الفاخر ٧٢% بنحو ١,١٨٤ مليون جنيه .
- عدم إجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٢٦,٣٧٥ مليون جنيه مدينا ، ٣٨١,٨٢٧ مليون جنيه دائنا ، كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة عن معاملات الفترات السابقة وآخرها عن معاملات من ٢٠٢٤/١٠/١ وحتى ٢٠٢٤/١٢/٣١.
- بلغ رصيد حساب مصلحة الضرائب (ضرائب الشركات المساهمة) بحسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٤٠,٥٨٥ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة لحساب مصلحة الضرائب المصرية (تحت الحساب) كدفعات مقدمة ، والعائد الخاص بها ، الضريبة المخصومة بمعرفة الغير ، وقد تضمن

الرصيد المذكور مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة .

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ١٩,٣٠٩ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٥٦٣ مليون جنيه) وقد تضمنت ما يلي :-

- نحو ١,٨٦٦ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الآخر ترك العين المؤجره.
- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجازية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وقد تم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .
- نحو١,٣٤٠ مليون جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري وحدات الاستثمار العقاري الآخري بالشركة.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ١٦٤,٣٠٦ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٠٩٩مليون جنيه) منها نحو ٤٥مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه باسم الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ والمقرر تحصيله من محافظة أسوان والسيد رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أميو بصفتيهما والتي تم سدادها بمعرفة الشركة لشركة وادى كوم أميو لاستصلاح الأراضي بموجب شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤ /١٠/٧ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج وقد جاء بمنطوق الحكم الصادر في هذا الشأن إلزام الجهتين المذكورين بأن يؤديا للشركة ما تؤديه لشركة كوم أميو استصلاح الأراضي الامر الذى لم يتم بعد.
- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الاستيلاء عليها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وارتكاب عدة جرائم طبقاً لما أسفرت عنها تقرير اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية وأستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم في ٢٠٢٤/٤/٢٣ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمة ضدهم .

وقد تحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة

٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي على أساسه تم حساب الغرامة على الرغم من أن الواقعة حدثت قبل تاريخ صدور هذا التوجية كما أنه تم حساب الغرامة بضعف السعر وذلك على أساس أن الكمية تصرف ولكن ثبت أن الكمية عجز استلام يتم حسابها على أساس مرة وربع من ثمن القمح وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧.

- نحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد ، ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن تعاملات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئنافين رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ و الثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد له جلسة حتى تاريخه.
- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و حكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فية ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدنى المؤقت ومكون عنها مجمع اضمحلال بذات القيمة
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

- إنخفاض قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) في ٢٠٢٥/٣/٣١ حيث بلغت قيمتها نحو ٧٥ مليون جنيه مقابل نحو ٢٠٤,٨٠٤مليون جنية في ٢٠٢٤/٦/٣٠بأنخفاض قدرة ١٢٩,٨٠٤مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ٦٣% وتجدر الأشارة إلى حصول الشركة على قرضين قصيرى الأجل لمدة عام واحد فقط من البنك المصرى لتنمية الصادرات فرع أسيوط قيمة كلا منهما بمبلغ ١٨ مليون جنية إعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٠ وينتهى في ٢٠٢٥/٢/٢٠ للأول واعتبارا من ٢٠٢٤/٥/١٤ وينتهي في ٢٠٢٥/٥/١٤ للقرض الثاني ويسدد على أقساط شهرية بواقع ١,٥ مليون جنيه لكلا منهما وفائدة مدينه شهريا على أساس معدل فائدة ١١,٣% سنويا للأول ونحو ١٦,١% للثاني وذلك بضمان ودائع لأجل بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لكلا منهما بسعر

فائدة دائنة قدرها ١٦% سنويا للأول ، ٢٠% سنويا للثاني. و تم سداد قيمة القرض الأول بالكامل وباقي من رصيد القرض الثاني مبلغ قدره ٣ مليون جنيه ينتهي في ٢٠٢٥/٥/١٤.

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ١٩٩,٤٩٥ مليون جنيه مقابل نحو ٢٦١,٩٠٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٤/٦/٣٠وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات تم خصم رصيد أحدهم فى المصروفات البنكيه) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٨٨٩ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة في اعمالها ونشاطها..
- عدم إدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حسابين باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) قدره نحو ٥١٧ ألف جنيه ، صفر جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية ، وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي تلك الأقماح المحلية ، وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن موسم قمح محلي ٢٠٢٤ قد بلغت قيمتها نحو ٣٣٣٦ مليون جنيه بخلاف مبلغ نحو ٤٠مليون جنيه تحويلات من حسابات الشركة وقد تضمنت مذكرة تسوية بنك مصر فرع سوهاج المذكورة شيكات لم تقدم للصرف قيمتها نحو ١١٦ألف جنيه منها نحو ٨٧ الف جنيه قيمة بعض الشيكات عن الفترة من ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٢ .

- بلغ رصيد الاحتياطيات في ٢٠٢٥/٣/٣١ نحو ٣٥٠,٦٠٤ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٠٠% من رأس مال الشركة المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٧٤١ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.

- الأنخفاض الحاد فى قيمة صافى مبيعات الأنتاج التام خلال الفترة حيث بلغت نحو ٢٤١,٣٩٨ مليون جنيه مقابل نحو ٣٤٧,٤١٤ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق بإنخفاض قدره نحو ١٠٦,٠١٦ مليون جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٣٠,٥١ % ويرجع ذلك إلى إنخفاض كمية القمح الحر المطحون بشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة خلال الفترة ليصل إلى ١٦٢٤٩ طن مقابل ٢١٩٤٨ طن خلا الفتره المماثلة وبإنخفاض قدره نحو ٥٧٢٩ طن بنسبة إنخفاض قدرها ٢٦,١% فى حين المستهدف طحنه بلغ قدره نحو ٢٥٠٧٣ طن بنسبة تحقيق المستهدف نحو ٦٥% .

وتجدر الأشارة إلى أنة بلغت كمية مبيعات الفترة من الدقيق الفاخر ٧٢% نحو ١٢٣١٦ طن قيمتهم نحو ١٨٦,٥٨٢مليون جنيه مقابل بيع كمية نحو١٦٤٥٦ طن قيمتهم ٢٧٤,٣٩٧ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق وبنسبة ٦٨% منها .كما تم بيع كمية ٥٠٣٦ طن زوايد قيمتهم نحو ٥٠,٣٣٧ مليون جنيه مقابل مبيعات خليط زوايد قدرها نحو ٦٨١٥طن بقيمة قدرها نحو ٦٨,٥١٦ مليون جنية خلال الفترة المماثله من العام المالى السابق .

- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد من السلطة المختصة.
- لم تتضمن قوام التكاليف عن الفترة قيمة إيرادات كافة الأنشطه (طحن ، تخزين، صوامع ، نقل ،... إلخ) عدا نشاط الخبز البلدى الذى أسفرت نتائج أعماله عن الفترة عن تحقيق خسارة قدرها نحو ١٠,٠٧٢ مليون جنيه الأمر الذى لم نقف معه على نتائج كل نشاط على حدى سواء خسارة أو ربح وذلك على خلاف القواعد المتعارف عليها عند إعداد تلك القوائم .
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.
- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالافصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:
  - كافة الاصول المتوقفة وكذا المعطلة جزئيا.
  - حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
  - تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
  - بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ١٥٠,٦٣٩ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.

- الإفصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.

- عدم استيفاء اشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر.

تحريراً في ١٢ / ٥ /٢٠٢٥
أحمد

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

(محاسب / محمد فاروق عواد) **(محاسب / عصام زكريا محمد)**

يعتمد،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة
(محاسب / أحمد محمد فرج)